

المجلة العلمية التجارة والتمويل

<https://caf.journals.ekb.eg>



تقييم أثر استثمار البنوك التجارية المصرية فى التكنولوجيا المالية (FinTech) على

كفائتها باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA)

شذى إسماعيل عبده القروى^a، أحمد محمد بدوى مصطفى^b

^a مدرس المحاسبة بكلية التجارة فرع البنات، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر.

^b قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة حلوان، مصر.

تاريخ النشر الإلكتروني: يونيو 2024

للتأصيل المرجعي: القروى، شذى إسماعيل عبده، مصطفى، أحمد محمد بدوى . تقييم أثر استثمار البنوك التجارية

المصرية فى التكنولوجيا المالية (FinTech) على كفاءتها باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA)، المجلة العلمية

للتجارة والتمويل، المجلد 44 (2) 361-392.

المعرف الرقمي: caf.2024.371032/10.21608

تقييم أثر استثمار البنوك التجارية المصرية فى التكنولوجيا المالية (FinTech) على كفاءتها باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA)

شذى إسماعيل عبده القروى

مدرس المحاسبة بكلية التجارة فرع البنات، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر.

أحمد محمد بدوى مصطفى

قسم إدارة الأعمال ، كلية التجارة، جامعة حلوان ، مصر.

تاريخ المقالة:

تم استلامه فى 9 ابريل 2024، وتم قبوله فى 5 يونيو 2024، وهو متاح على الإنترنت يونيو 2024

الملخص

اهتمت الدراسة بتقييم أثر استثمار البنوك التجارية فى التكنولوجيا المالية وذلك باستخدام أحد أساليب الذكاء الإصطناعى وهو أسلوب تحليل مغلف البيانات، وقد تم تناول موضوع الدراسة من خلال تقسيمه إلى خمسة محاور هى (1 مقدمة الدراسة، و2) الإطار النظرى للتكنولوجيا المالية، و(3) الإطار العام لكفاءة البنوك وتحليل مغلف البيانات، و(4) الدراسة التطبيقية التى تم تقسيمها إلى ثلاث خطوات هى أ) اختبار فاعلية اختيار المدخلات والمخرجات، وب) اختبار العلاقة بين استثمار البنوك فى التكنولوجيا المالية وبين تحسين كفاءتها، وج) أخيراً قياس كفاءة البنوك محل الدراسة لقياس مدى تحسنها من عدمه ، و (5) نتائج وتوصيات الدراسة، وقد تمثلت عينة الدراسة فى أربعة بنوك خلال خمس سنوات من 2019 وحتى 2023، وقد توصلت الدراسة إلى ثبوت فروض الدراسة والتى تمثلت فى ثبوت الفرض الأول والذى ينص على فاعلية اختيار المدخلات والمخرجات والمتمثلة فى عدد المعاملات الإلكترونية، وعدد العملاء للمعاملات الإلكترونية، وعدد العاملين فى المجال التكنولوجى فى البنك، وإيرادات البنوك وصافى أرباحها فى قياس كفاءة البنوك، وثبوت الفرض الثانى وهو وجود علاقة بين استثمار البنوك فى التكنولوجيا المالية وبين تحسين كفاءتها، وثبوت الفرض الثالث وهو تحسين كفاءة البنوك التجارية نتيجة استثمارها فى التكنولوجيا المالية .

الكلمات المفتاحية : استثمار البنوك، التكنولوجيا المالية، كفاءة البنوك، تحليل مغلف البيانات .

Abstract

The study was concerned with evaluating the impact of commercial banks' investment in financial technology by using one of the methods of artificial intelligence, which is the data envelopment analysis method. The subject of the study was addressed by dividing it into five sections: 1) the introduction to the study, 2) the theoretical framework of financial technology, 3) the general framework for banking efficiency, and data envelopment analysis, 4) the applied study, which was divided into three steps, which are a) testing the effectiveness of selecting inputs and outputs, b) testing the relationship between banks' investment in financial technology and improving their efficiency, c) and finally measuring the efficiency of the banks under study to determine if it is improved or not, as the study sample represented four banks during five years from 2019 to 2023. The study concluded that the study's hypotheses were accepted, which was represented in the first hypothesis, which stipulates the effectiveness of choosing inputs and outputs, represented by the number of electronic transactions, the number of customers for electronic transactions, the number of workers in the technological field in the bank, and the banks' revenues and net profits in measuring the efficiency of banks. The second hypothesis was that there is a relationship between banks' investment in financial technology and improving their efficiency, and the third hypothesis is accepted, which is improving the efficiency of commercial banks as a result of their investment in financial technology.

key words:

Investment banks, financial technology, bank efficiency, data envelopment analysis.

1 مقدمة الدراسة

أصبحت التكنولوجيا المالية المبتكرة أحد أهم الصناعات الواعدة على مستوى العالم، وذلك لقدرتها على استخدام الآليات والتقنيات التكنولوجية الحديثة والإستفادة منها في توسيع نطاق تقديم الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية، ولقد أدى التطور الهائل الذي يشهده العالم اليوم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى ظهور العديد من التطبيقات والحلول المالية والمصرفية المبتكرة، والتي تساعد بشكل كبير في زيادة كفاءة الخدمات المالية وتوسيع انتشارها، وما يترتب على ذلك من تأثير إيجابي على الإقتصاد القومي.

ومن منطلق دوره كمحفزاً لعملية التطوير وداعماً لصناعة التكنولوجيا المالية، فقد قام البنك المركزي المصري في مارس 2019 بإطلاق استراتيجيته المتكاملة للنهوض بمنظومة التكنولوجيا المالية والإبتكار والتي تهدف إلى تحويل مصر إلى مركزاً إقليمياً لصناعة التكنولوجيا المالية.

وقد تم تناول في هذا القسم ما يتعلق بمشكلة الدراسة وأهم الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، بالإضافة إلى هدف وأهمية وفروض وحدود الدراسة، وأخيراً منهج الدراسة.

1/1 مشكلة الدراسة

أدى إنتشار فيروس كوفيد 19 في منتصف عام 2020 إلى تسريع وتيرة الإقتصاد الرقمي في العالم بصفة عامة، وفي مصر بصفة خاصة، مما كان له دور في زيادة الطلب على الخدمات البنكية الإلكترونية،

وبالتالى فقد أصبحت عملية استثمار البنوك التجارية فى التكنولوجيا المالية أمراً حتمياً فى ظل تزايد الطلب على هذه الخدمات الإلكترونية.

وتعد مصر واحدة من الأسواق الناشئة التى تتسم بنسبة عالية من الأمية المالية أو بمعنى آخر أمية استخدام الخدمات المالية الإلكترونية، مما قد يُسبب صعوبة تمتع الأفراد بالخدمات المالية الإلكترونية التى يوفرها القطاع المصرفى نتيجة لجهلهم بها (تقرير منظور التكنولوجيا المالية بمصر، 2023).

ووفقاً لما جاء ضمن تقرير المركز المصرى للفكر والدراسات الإستراتيجية فقد استثمر القطاع المصرفى المصرى فى العقد الأخير مبالغ كبيرة تجاوزت التريلون جنيه فى البنية التحتية التكنولوجية وفى الشركات التكنولوجية وقطاع التكنولوجيا المالية بصورة خاصة، حيثُ تمثلت نسبة هذه الاستثمارات فى مصر وحدها حوالى 24% من إجمالى نسبة الاستثمارات التكنولوجية على مستوى إفريقيا، مما يُشير إلى تنامى البنوك الرقمية التى تقدم خدماتها المالية عبر الإنترنت أو الوسائل الرقمية والتكنولوجية دون وجود فرع مادي، وذلك ضمن ما فرضته جائحة كورونا من سياسات التباعد الإجتماعى (المركز المصرى للفكر والدراسات الإستراتيجية، 2023، ص1).

وقد أدت هذه الاستثمارات إلى تطوير التكنولوجيا المالية * (FinTech) وإحداث تغييراً كبيراً فى أداء البنوك التجارية والعمليات المصرفية الأساسية، وتستخدم التكنولوجيا المالية فى تقديم خدمات مالية جديدة وتشجيع الابتكار فى الأنظمة المالية، حيثُ يتم الإعتماد على تلك التكنولوجيا فى تكوين نماذج أعمال جديدة، وتدشين تطبيقات وخدمات مبتكرة، من شأنها أن تؤثر على الأسواق والمنشآت والخدمات المالية على حد سواء، وتتمثل أهم الاستثمارات فى مجال التكنولوجيا المالية على سبيل المثال فى أنظمة الدفع والمقاصة المصرفية، والنقود الإلكترونية، والإقراض عبر الإنترنت، ويدعم هذا الاستثمار استخدام العديد من الأساليب التكنولوجية الحديثة كالحوسبة السحابية، والبلوك تشين، ونماذج الذكاء الإصطناعى المختلفة، والعقود الذكية وغيرها من الأساليب الأخرى (Tseng & Guo, 2022, p. 2).

ويُمكن تقسيم تطور تأثير التكنولوجيا المالية على البنوك التجارية إلى ثلاث مراحل، تتمثل المرحلة الأولى فى إدخال تكنولوجيا المعلومات من خلال التطبيق والإعتماد على برامج وأجهزة إلكترونية تقليدية، وبالتالى تقوم البنوك التجارية فى هذه المرحلة بميكنة إدارة الأعمال بداخلها وبالتالى تحسين كفاءة الخدمات المقدمة، ثم تأتى المرحلة الثانية التى يتم فيها تقديم الخدمات البنكية عبر الإنترنت، من خلال محاولة جذب العملاء عن طريق المنصات الإلكترونية للبنوك، وإجراء تكامل وترابط بين الحسابات البنكية للعملاء وبين المحافظ الإلكترونية، وتحقيق ميزة إمكانية تدفق الأموال فى الأعمال المالية وبين أكثر من حساب بنكى للعميل الواحد، وأخيراً تدخل البنوك فى المرحلة الثالثة التى يتم من خلالها تطبيق التكنولوجيا المالية من خلال تبنى تقنيات

* Financial Technology.

تكنولوجية معلوماتية لتجميع المعلومات حول العمليات المالية، وإجراء نماذج لتقييم المخاطر وصناعة القرار الاستثماري من خلال برامج أو خوارزميات التعلم الآلي والتي يُمكن الإعتماد عليها في تحسين كفاءة إتخاذ القرارات الاستثمارية والإئتمانية، بالإضافة إلى إنتاج العديد من الابتكارات المالية التكنولوجية (Tantri, 2021, p. 563).

ويُساهم التطور التكنولوجي في زيادة حجم الابتكارات المالية، والتي من شأنها دعم تنافسية البنوك التجارية، مما يُعد عامل جذب لهذه البنوك لزيادة حجم الاستثمارات في التكنولوجيا المالية، حتى تتمكن من ملاحقة التغيرات السريعة والمتلاحقة في سوق الأعمال، وجذب أكبر قاعدة من العملاء، بالإضافة إلى تجنب المخاطر المفاجئة التي قد تحدث مثل ما حدث عند إنتشار فيروس كورونا المستجد، والذي ظهر في صورة إنخفاض الأسواق بشكلها التقليدي، والتحول نحو التجارة الإلكترونية بصورة سريعة، مما أدى إلى زيادة حجم الطلب على الخدمات المالية التكنولوجية (اللاتامسية) التي تعتمد على التكنولوجيا المتطورة مثل سلاسل الكتل، والبيانات الضخمة، والحوسبة السحابية، وبالتالي فإن التحول الرقمي للبنوك يعد ضرورة ملحة إذا أرادت هذه البنوك الإنخراط في الإقتصاد القومي وتحقيق أعلى تنافسية وأرباح (Thakor, 2020, p. 2; Helen et al., 2021, p.7).

2/1 الدراسات السابقة

تم عرض أهم الدراسات - في حدود علم الباحثان - التي تناولت موضوع الدراسة وذلك من خلال تقسيمها إلى ثلاث مجموعات، تناولت المجموعة الأولى الدراسات المتعلقة بالتكنولوجيا المالية، بينما عرضت المجموعة الثانية الدراسات المتعلقة بكفاءة البنوك، وركزت المجموعة الثالثة على الدراسات التي استخدمت أسلوب تحليل مغلف البيانات لقياس كفاءة البنوك، ثم تم استنتاج مشكلة الدراسة وذلك على النحو التالي :

1/2/1 الدراسات المتعلقة بالتكنولوجيا المالية

يعد موضوع التكنولوجيا المالية من الموضوعات الهامة في هذا العقد، إلا أن التداخل بين تكنولوجيا المعلومات وبين الخدمات المالية يعد من الموضوعات غير الحديثة والتي تناولتها الدراسات منذ عقود، فعلى سبيل المثال ناقشت دراسة Berger (2003) العلاقة بين الإنتاجية والآثار المترتبة على رفاية المستهلك نتيجة استخدام تكنولوجيا المعلومات في البنوك، كما اتفقت مجموعة من الدراسات (Medeiros & Chau, 2016; Milne, 2016; Krishnan, 2017; Milian et al., 2017; Teja, 2017) على الأثر الإيجابي للخدمات المعتمدة على التكنولوجيا المالية على الأعمال وعلى المجتمع بصورة عامة، ومنها تقليل مستوى المخاطر، وتسريع أداء العمليات المالية، وتخفيض تكلفتها.

كما ركزت دراسة Shaydullina (2018) على تحليل التكنولوجيا المالية من منظور معياري، وذلك من خلال مقارنة اللوائح على المستوى الدولي من أجل تسليط الضوء على مدى الحاجة إلى توحيد المعايير المالية التي تعتمدها الدول لدعم ونشر الابتكار التكنولوجي في القطاع المصرفي.

واتجهت بعض الدراسات (Cai, 2018; Putra et al., 2019) إلى تحديد أثر التكنولوجيا المالية على العملاء، حيثُ توصلت إلى أن استخدام التكنولوجيا المالية يعمل على تحسين وجهة نظر العملاء إلى البنوك التي تعتمد تلك التكنولوجيا، مما قد يساهم في تحقيق المؤسسة المالية (البنك) لميزة تنافسية في القطاع المصرفي. وقد ركزت الدراسات الحديثة على أبعاد أخرى للتكنولوجيا المالية، كدراسة Suryono وآخرون (2020) التي ركزت على أثر إنتشارها في مجالات متعددة منها الوساطة المالية وخاصة بالنسبة لأنظمة الإقراض، والدفع، والمقاصة، وإدارة المخاطر والاستثمار، والتمويل الجماعي والعملات المشفرة، مما نتج عنه ضرورة الحاجة إلى اختبار المنتجات التكنولوجية الجديدة وخاصة فيما يتعلق بجانب الأمن السيبراني المتعلقة بأمن المعلومات والبيانات والمعاملات.

ثم اهتمت دراسة Agarawl & Zhang (2020) بتحديد أثر التكنولوجيا المالية على التمويل الشخصي بهدف تحديد أثرها على التنمية المالية الشاملة والقدرة التنافسية للدول في جذب المزيد من الاستثمارات للدول من خلال تقديم خدمات مالية متميزة.

وقد تعددت النظريات التي اهتمت بموضوع استخدام البنوك التجارية للتكنولوجيا المالية، وتحليل الإستراتيجيات المختلفة لإعتماد البنوك على التكنولوجيا المالية، مثل نظرية الابتكار ونظرية كفاءة تخصيص رأس المال (De La Grandville, 2007) والتي طرحها الإقتصادي Schumpeter، واعتماداً على هذه النظرية استخدم الباحث Wurger نموذج كفاءة المدخلات والمخرجات لتقييم كفاءة تخصيص رأس المال القادرة على تحقيق أهداف التحول الرقمي بالبنوك (Hasan et al., 2003).

2/2/1 الدراسات المتعلقة بكفاءة البنوك

اهتمت بعض الدراسات في الأدب المحاسبي بدراسة كفاءة البنوك نظراً لأهمية القطاع المصرفي في تحقيق النمو الإقتصادي للدول، حيثُ اهتمت دراسة yasin (2018) بتوضيح التأثير الإيجابي لكفاءة الخدمات المصرفية التي تؤديها البنوك الأثيوبية على أدائها وخاصة الخدمات التي تؤديها البنوك عبر الإنترنت، كما قامت الدراسة بتحليل العلاقة بين مجموعة من المتغيرات منها السيولة المصرفية، وكفاية رأس المال، وحجم البنك وبين الأداء المالي للبنوك، كما بينت دراسة رشا إبراهيم (2020) الدور الإيجابي لسلسلة الكتل في تحسين كفاءة البنك وتخفيض تكلفة الخدمات المصرفية، أما دراسة Lee et al. (2021) فقد اتجهت إلى تحديد أثر إبتكارات التكنولوجيا المالية على كفاءة البنوك الصينية.

3/2/1 الدراسات المتعلقة باستخدام تحليل مغلف البيانات لقياس كفاءة البنوك

تناولت مجموعة من الدراسات موضوع قياس كفاءة البنوك باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات منها على سبيل المثال استخدمت دراسة سعد الوابل (2019) تحليل مغلف البيانات لقياس كفاءة البنوك في القطاع المصرفي السعودي اعتماداً على مدخلين هما حقوق المساهمين وحجم الودائع، ومخرجين هما القروض وإجمالي الأصول، كما اتفقت معها دراسة سيدة حسن (2019) في استخدامها لأسلوب تحليل مغلف البيانات لقياس كفاءة المصارف التجارية ولكن المدرجة في البورصة المصرية وذلك عن الفترة من 2014 وحتى 2017، واستخدمت مجموعة مختلفة من المدخلات والمخرجات حيث تمثلت المدخلات في حجم الديون، والإهلاك، والمصاريف العامة للبنك، أما المخرجات فقد تمثلت في القروض والناجح البنكي، كما اتفقت هدف دراسة قشار فتيحة وخثير محمد (2023) مع هدف دراسة سيدة حسن (2019) في قياس كفاءة مجموعة من البنوك باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات ولكن في الجزائر وذلك لتقييم أدائها المالي واستخدمت مجموعة أخرى من المدخلات والمخرجات اعتماداً على منهج الوساطة، حيث تمثلت المدخلات في مدخلين هما الودائع والأعباء المالية للتشغيل، وتمثلت المخرجات في القروض الممنوحة من البنك،

ومما سبق يتضح الباحثة أن الدراسات التي اهتمت بالتكنولوجيا المالية تعد أغلبها دراسات أجنبية، كما أن هذه الدراسات اهتمت بدراسة استخدامات التكنولوجيا المالية في مناحي مختلفة، وهو يختلف عن هدف الدراسة الحالية التي اهتمت بدراسة الاستثمار في التكنولوجيا المالية .

كما أن الدراسات المتعلقة بكفاءة البنوك اهتمت بتوضيح العلاقة بين بعض المتغيرات -مثل الابتكارات التكنولوجية، أو استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي- وبين كفاءة البنوك ولم تتناول أي منها أو من غيرها التي تم الإطلاع عليها العلاقة بين الاستثمار في التكنولوجيا المالية وبين كفاءة البنوك.

بالإضافة إلى ما سبق فإن الدراسات المتعلقة بقياس كفاءة البنوك باستخدام تحليل مغلف البيانات اعتمدت أغلبها على مجموعة من المدخلات والمخرجات وفقاً لمنهج الإنتاج الذي يفترض أن العمل الأساسي للبنوك يتمثل في إنتاج الودائع والقروض وعادة ما تكون مدخلات هذا المنهج هو الودائع والأعباء المالية ومخرجاته هي القروض، أو وفقاً لمنهج الوساطة الذي يفترض أن البنك هو وسيط بين أصحاب الأموال وبينهم هم في حاجة لها ، وهي بذلك تختلف عن الدراسة الحالية التي استخدمت مجموعة من المدخلات تعبر عن الاستثمار في التكنولوجيا المالية والتي تختلف عن المدخلات التي استخدمتها في الدراسات السابقة، وهو ما سيتم توضيحه لاحقاً بإذن الله.

وبالنظر إلى إستراتيجية مصر الحديثة والتي تسعى من خلالها إلى تحقيق تنمية مستدامة عن طريق الاستثمار في مشروعات كبيرة وضخمة، ووفقاً للتطور التكنولوجي الضخم الذي يشهده العالم من إتماده على الأساليب التكنولوجية الحديثة والمتطورة وأساليب الذكاء الاصطناعي في كافة القطاعات، فقد بدأت مصر

خطواتها الجادة في التحول الرقمي في كافة قطاعاتها المختلفة ومنها القطاع المصرفي، إلا أن الاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات يعد استثماراً ضخماً وخاصة بالنسبة للدول النامية، وبالتالي فإن الاستثمار بهذا المجال لا بد وأن يتم حساب تكلفته والعائد منه بصورة دقيقة، وبالتالي اهتمت هذه الدراسة بمحاولة تحديد أثر استثمار القطاع المصرفي المصري في التكنولوجيا المالية (FinTech) على كفاءة هذا القطاع الذي يُمثل قطاع هام في تحقيق النمو الإقتصادي المصري، ونظراً إلى أن أسلوب تحليل مغلف البيانات يعد أحد أهم أساليب الذكاء الاصطناعي المعنية بقياس الكفاءة، فإن مشكلة الدراسة تتبلور في تقييم أثر استثمار البنوك التجارية المصرية في التكنولوجيا المالية على تحسين كفاءتها باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات.

3/1 هدف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق هدف رئيس يتمثل في تحديد دور استثمار البنوك التجارية المصرية في التكنولوجيا المالية في تحسين كفاءتها وذلك باستخدام أحد أساليب الذكاء الاصطناعي وهو أسلوب تحليل مغلف البيانات.

4/1 أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من مجموعة من العناصر تتمثل أهمها في:

- الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في مصر في مجال الاستثمار وتعظيم النمو الإقتصادي القومي .
- إهتمام الدولة المصرية في هذا التوقيت بأهمية التحول الرقمي والتحول نحو التكنولوجيا الرقمية في كل مناحي الإقتصاد المصري، والذي ظهر جلياً في خطة مصر 2030، وظهر ذلك في الإهتمام بإنشاء كليات الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الرقمية، بل وتدريب الأطفال على البرمجة والابتكارات الرقمية، وتدريب التكنولوجيا المالية في بعض الكليات المستحدثة.
- إهتمام البنوك التجارية التي تسعى إلى الإستمرار في القطاع المصرفي بمواكبة التطورات التكنولوجية، بل والسعى نحو إنتاج إبتكارات مالية تكنولوجية حديثة تستطيع معها جذب أكبر قاعدة من العملاء، وخاصة بعد ظهور فيروس كورونا المستجد والذي أدى إلى تفضيل العملاء للخدمات اللاتلامسية سواء في التجارة الإلكترونية أو في التعاملات البنكية.

5/1 فروض الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى اختبار فرض رئيس يتمثل في : أن البنوك التجارية قادرة على تحسين كفاءتها عن طريق الاستثمار في التكنولوجيا المالية ، ويتم اختبار هذا الفرض من خلال مجموعة من الفروض الفرعية هي :

- يُمكن الإعتماد على ثلاثة مدخلات هي عدد المعاملات البنكية الرقمية، وعدد العملاء للمعاملات المالية الرقمية، وعدد العاملين في الأقسام التكنولوجية بالبنوك، ومخرجين هما إجمالي الإيرادات من

المعاملات المالية الإلكترونية، وصافى الأرباح لأسلوب تحليل مغلف البيانات فى قياس كفاءة البنك المالية.

- توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين استثمار البنوك التجارية فى التكنولوجيا المالية وبين تحسين كفاءتها المالية .
- يُمكن قياس الكفاءة المالية للبنوك التجارية محل الدراسة باستخدام تحليل مغلف البيانات لتقييم مدى تحسين كفاءتها من عدمه.

6/1 حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة فى حدود زمانية وحدود مكانية وهى:

- تم تطبيق هذه الدراسة على أربعة بنوك تجارية فقط وهى البنوك التى أعلنت عن مساهمتها فى تطوير التكنولوجيا المالية وتتمثل فى البنك الأهلى، وبنك مصر، وبنك القاهرة، والبنك التجارى الدولى.
- تمثلت الفترة الزمنية محل الدراسة فى خمس سنوات من عام 2019 وحتى عام 2023.

7/1 منهج الدراسة

لتحقيق هدف الدراسة فقد تم الإعتماد على :

- أولاً) المنهج النظرى من خلال استقراء ما ورد فى الأدب المحاسبى والإدارى العربى والأجنبى من دوريات، ومؤتمرات، ومواقع على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، وذلك فيما يتعلق بموضوع الدراسة لجمع ومناقشة وتحليل ما به وإبداء الرأى واستخلاص النتائج.
- ثانياً) المنهج التطبيقي: من خلال دراسة أثر استثمار البنوك فى التكنولوجيا المالية على كفاءتها باستخدام تحليل مغلف البيانات بهدف اختبار قبول أو رفض فروض الدراسة.

8/1 خطة الدراسة

- لتحقيق هدف الدراسة واختبار فرضه تم تقسيم البحث إلى خمسة محاور بالإضافة إلى المراجع والملاحق تمثل المحور الأول فى مقدمة الدراسة، بينما عرض المحور الثانى الإطار النظرى للتكنولوجيا المالية فى البنوك، وتناول المحور الثالث الإطار العام للكفاءة المصرفية وأسلوب تحليل مغلف البيانات، وبين المحور الرابع الدراسة التطبيقية، وأخيراً وضح المحور الخامس أهم النتائج والتوصيات .

(2) الإطار النظرى للتكنولوجيا المالية فى البنوك التجارية

- عرض هذا القسم الإطار النظرى للتكنولوجيا المالية (FinTech) من خلال تناول مفهومها ومراحل تطورها، وأهميتها، والأهداف المتوقع تحقيقها من الاستثمار بها، وأخيراً قنوات الاستثمار بالتكنولوجيا المالية ومجالاتها.

1/2 مفهوم التكنولوجيا المالية ومراحل تطورها

تعرف التكنولوجيا المالية بأنها استخدام تكنولوجيا المعلومات بهدف تقديم وتحسين الخدمات المالية في البنوك والمؤسسات المالية، حيث تم الإعتماد على تكنولوجيا المعلومات بصورة كبيرة في العقدین الأخيرین فی كافة القطاعات بصورة عامة وفي القطاع المصرفي بصورة خاصة، نظراً لتقدمها الخدمات والمنتجات بصورة أسرع وأكثر دقة وبتكلفة أقل في كثير من الأحيان، مما انعكس بصورة كبيرة على رضا العملاء وجذب الكثير من الشرائح إلى التعاملات البنكية الإلكترونية (Philippon, 2014, p. 1409).

وقد أوضحت دراسة Gomber et al. (2017, p. 538) أن التكنولوجيا المالية عبارة عن مزج التكنولوجيا المعتمدة على الإنترنت مثل الهواتف المحمولة والحوسبة السحابية وسلسلة الكتل مع خصائص وعمليات تقديم الخدمات المالية مثل منح الإئتمان وعمليات المدفوعات الإلكترونية كما عرفها Chen et al. (2019, p. 2063) بأنها التطوير والإبتكار المالي الذي يُضيف قيمة لكافة الأطراف سواء البنوك أو العملاء في ضوء الإعتماد على التكنولوجيا المعلوماتية على الرغم من أنها محفوفة بالمخاطر.

كذلك عرفها مجلس الإستقرار المالي* (FSB) بأنها استخدام التكنولوجيا الذي يسمح بتوليد إبتكارات مالية جديدة قد تكون السبب في تغيير جذري لهيكل العمل بالبنوك من حيث نماذج الأعمال، والتطبيقات التي تعتمد عليها، وكذلك العمليات المالية التي تقوم بها، بالإضافة إلى تغيير في طبيعة المنتجات التي تقدمها هذه البنوك لعملائها مما قد يُسبب تغييراً في الأسواق المالية بصورة عامة، وقد تم اعتماد هذا المفهوم من قِبل لجنة بازل المصرفية.

ومما سبق يُمكن القول أن التكنولوجيا المالية هي تطويع تكنولوجيا المعلومات في تقديم خدمات ومنتجات مالية ومصرفية جديدة، تساهم في تيسير وتسريع المعاملات على العملاء مما يعزز من القدرة التنافسية للبنوك وكذلك لعملاء البنوك وخاصة الذين يعملون بالتجارة الإلكترونية.

وقد أوضح تقرير Bates (2017) عن نمط الإستهلاك الدولي أن التكنولوجيا المالية مرت بثلاث مراحل، وأن العالم في هذا التوقيت في المرحلة الثالثة منها، حيث بدأت المرحلة الأولى من عام 1866 وحتى عام 1967 والذي تم فيه توصيل أول كابل عبر المحيط الأطلسي، وتم إختراع التلغراف، وفي هذه المرحلة كان هناك إنتقال أسرع للمعلومات والعمليات المالية، ثم تأتي المرحلة الثانية والتي بدأت من عام 1968 وحتى عام 2008، وفي هذه المرحلة ظهرت عمليات الدفع الإلكتروني والبدء في التعامل الإلكتروني مع البنوك، وقد تم استخدام تكنولوجيا المعلومات من جانب البنوك بشأن تفعيل منتجات وخدمات مالية وبنكية جديدة، ثم تدخل المرحلة الثالثة والتي بدأت من عام 2009 وحتى وقتنا الحالي والذي يتم فيها الإعتماد على التكنولوجيا الحديثة

* Financial Stability Board.

المعتمدة على تقنيات الذكاء الاصطناعي فى توليد منتجات وخدمات مالية متقدمة وفى وقت قياسى للعملاء مما خلق منافسة كبيرة بين البنوك فى السوق المصرفية.

2/2 أهمية التكنولوجيا المالية

تؤثر التكنولوجيا المالية على البنوك التجارية من حيث إنتاجية هذه البنوك وقدرتها على المنافسة فى السوق المصرفى، كذلك فى تخفيض تكاليف المعاملات المالية، وتقديمها بصورة أسرع وأكثر دقة، بالإضافة إلى قدرتها على تحسين كفاءة إتخاذ القرارات بالإعتماد على الأساليب التكنولوجية الحديثة، فعلى سبيل المثال شهد الطلب على الائتمان الإستهلاكى نمواً ملحوظاً فى الآونة الأخيرة، ونظراً لعدم إمتلاك البنوك لقواعد بيانات محدثة عن عملائها فإن هذا الطلب مقيد إلى درجة كبيرة، وبالتالي فإذا اعتمدت البنوك على التكنولوجيا المتطورة كأساليب التعلم الآلى ونماذج التنبؤ وتقييم المخاطر المحتملة وأساليب الذكاء الاصطناعي، فإن البنوك قد تتوسع فى سداد الإحتياجات الائتمانية لعملائها، بالإضافة إلى تقليل حجم المخاطر من عدم السداد نظراً لتوافر المعلومات الكاملة عن مقدم طلب الائتمان (Jagtiani & Lemieux, 2019, p. 1012).

بالإضافة إلى ما سبق يُمكن القول بأن التكنولوجيا المالية وإبتكاراتها تظهر تأثيرها على تحسين إجراءات الشمول المالى، من خلال جذب العديد من العملاء إلى القطاع المصرفى، وبالتالي دمج الإقتصاد غير الرسمى فى الإقتصاد الرسمى ومعرفة مصادر الحصول وإنفاق الأموال. كما تظهر أهمية ابتكارات التكنولوجيا المالية فى تحسين التجارة الإلكترونية نظراً لتوافر القنوات المتعددة للسداد والتحصيل بالإضافة إلى توافر عنصر الأمان.

كذلك يتأثر الإقتصاد بصورة عامة إيجابياً نتيجة زيادة إعتماد البنوك عليها، حيث يظهر ذلك فى تسريع إجراءات الحصول على الائتمان وخاصة بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحقيق الدقة فى دراسات جدوى المشروعات نظراً لتشغيل البيانات باستخدام أساليب الذكاء الاصطناعي، وبالتالي تحسين عملية إدارة المخاطر بالبنوك، بالإضافة إلى الدخول فى مجالات استثمارية كثيرة من شأنها تحسين عملية الاستثمار فى الدولة وتخفيض نسب البطالة، ورفع كفاءة البنوك فى استخدام السيولة المالية مما ينعكس بالإيجاب على الإقتصاد القومى.

كما قد تساهم هذه التكنولوجيا فى دعم إنتاجية الأفراد وتخفيض الوقت والتكلفة المبذولين لإنجاز الأعمال المالية، وبالتالي تحقيق كفاءة العمل واكتساب رضا العملاء.

وبالتالى فإن إتخاذ البنوك القرار بالاستثمار فى مجال التكنولوجيا المالية قد يُساهم بصورة إيجابية على جوانب كثيرة، وبالتالي يظهر ذلك فى صورة تحسين الإنتاجية وتحسين النمو الإقتصادى للدول.

3/2 الأهداف المتوقعة من الإستثمار فى التكنولوجيا المالية

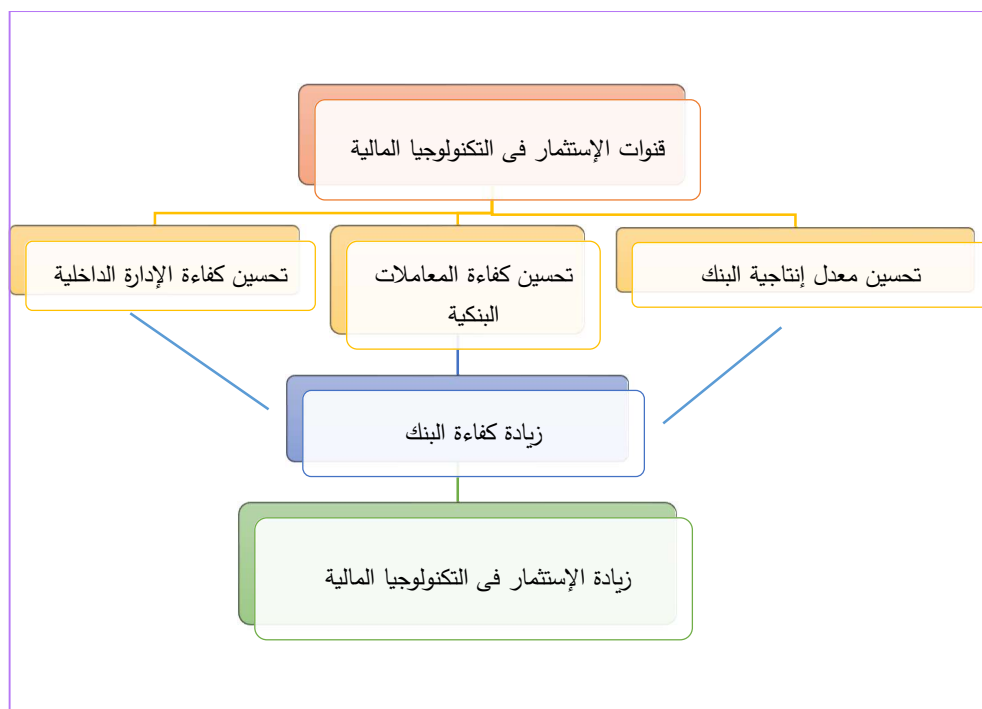
- يُمكن القول أن البنوك التجارية التى تسعى للاستثمار فى التكنولوجيا المالية ترحو تحقيق بعض الأهداف منها:
- تخفيض الوقت والمجهود المبذولين فى أداء الخدمات المالية سواء للبنك أو للعميل بالإضافة إلى تخفيض تكلفة تقديم الخدمة، فالبنسبة للبنك تتطلب الخدمات المالية التقليدية توفير مساحة كبيرة للبنك لاستيعاب العملاء، بالإضافة إلى توفير عدد كبير من الموظفين لتقديم الخدمات المالية للعملاء بصورة جيدة مما يترتب عليه الكثير من الرواتب والإيجارات، ومن جهة أخرى من جانب العملاء فإن الحصول على الخدمات المالية بصورتها التقليدية يتطلب من العميل الذهاب للبنك وقضاء فترة كبيرة للحصول على الخدمة المطلوبة، هذا بالإضافة إلى اقتطاع وقت كبير من عمله، مما يؤثر على معدل إنتاجيته، وكذلك حجم إنتاج المؤسسة التى يعمل بها، وبالتالي فإن استثمار البنوك فى مجال التكنولوجيا المالية يوفر الكثير من الوقت والمجهود والتكلفة لطرفى الخدمة المالية.
 - تحسين الكفاءة الإنتاجية للبنوك وذلك من خلال تحسين دقة وسرعة وتكلفة الخدمة المالية المقدمة للعميل مما يزيد من رضى العملاء نحو البنوك التى يتعاملون معها.
 - جذب أكبر عدد من العملاء للبنوك وخاصة الأجيال الشابة الذين يفضلون التعامل الإلكتروني، وإجراء المعاملات المالية اللاتلامسية، حيثُ أثبتت دراسة بسمة الحداد، ومحمود إبراهيم (2018) أن البنوك التى قامت بمواكبة التطور التكنولوجى استطاعت الحفاظ على عملائها بل وجذب 14% آخرين من العملاء الجدد بالمقارنة ب 3% فقط بالنسبة للبنوك التى لم تبذل مجهوداً ولم تستثمر فى تحديث إمكانياتها التكنولوجية.
 - الدقة فى تحليل البيانات الضخمة، وبالتالي القدرة على توليد معلومات دقيقة .
- وعلى الرغم من الفوائد والأهداف الإيجابية التى تحققها التكنولوجيا المالية، إلا أن سلبياتها تعد متعددة أيضاً ومنها تشجيع المنشآت على إدارة الأرباح، وزيادة الرفع المالى مما يعمل على زيادة معدل المخاطر فى النشاط الإقتصادى، حيثُ صرح الرئيس السابق للبنك الفيدرالى بأنه على الرغم من ظهور مصطلح نمو الابتكارات Innovation Growth والذى يعنى تنوع الخدمات البنكية المعتمدة على استخدام الأساليب التكنولوجية، إلا أن ذلك صاحبه ظهور مصطلح معاكس عُرف بإسم هشاشة الابتكار Innovation Fragility والذى يعنى تحسين الابتكارات المالية فى البنوك تعمل على تحمل المزيد من المخاطر وخاصة فيما يتعلق بعملية منح الإئتمانات نظراً لزيادة حجم الإقراضات فى السوق وبالتالي زيادة احتمالية تعرض السوق لأزمات مالية مفاجئة (Lee et al., 2021).
- إلا أنه على الرغم من السلبيات السابقة، فإن الحقيقة الواضحة أن هناك تزايد كبير ومفيد فى استخدام الخدمات المالية الإلكترونية، مما دعا الدول سواء المتقدمة أو النامية إلى السعى نحو إحداث تطور كبير وسريع

فى الإستفادة من التطورات التكنولوجية لتحسين الأداء المالى للبنوك من خلال زيادة الإعتماد على تقنيات الذكاء الإصطناعى، والإهتمام بالموارد البشرية التى تعمل فى مجال التكنولوجيا والقادرة على تصميم وإخراج إبتكارات مالية وتكنولوجية، والاستثمار فى شركات التكنولوجيا والخدمات المالية الناشئة بما قد يُساهم فى تحسين كفاءة البنك وزيادة قدرته على المنافسة فى السوق المصرفى.

4/2 قنوات الاستثمار فى التكنولوجيا المالية ومجالاتها

تبدأ البنوك التجارية فى مجال الاستثمار فى التكنولوجيا المالية بهدف تحويل أعمالها إلى رقمية وتحسين كفاءة إنتاجية البنك من خلال التركيز على ثلاث قنوات تتمثل الأولى فى **تحسين معدل إنتاجية البنك** حيث يدرس البنك أفضل الأساليب التكنولوجية التى تساعد فى زيادة معدل إنتاجية موظفيه، وإرضاء جميع العملاء بتلبية إحتياجاتهم من الخدمات البنكية المختلفة وذلك فى وقت مناسب وبتكلفة مناسبة، مما يعمل تحسين كفاءة العمل به وزيادة إنتاجيته ، بينما تتمثل القناة الثانية فى **تحسين كفاءة المعاملات البنكية** حيثُ تعمل البنوك على تخفيض تكلفة المعاملات البنكية المقدمة والمتمثلة فى تكلفة البحث عن العملاء، والتفاوض على إنجاز المعاملات مثل منح الإئتمان، وتنفيذ عقود الاستثمار وغيرها من المعاملات وذلك من خلال إعتمادها لمجموعة من أدوات التكنولوجيا المالية الرقمية، وتكلفة تقديم الخدمة المالية للعميل، وتتمثل القناة الأخيرة فى **تحسين كفاءة الإدارة** من خلال التدريب الجيد على استخدام التكنولوجيا الرقمية لأعضاء الإدارة الداخلية، مما يترتب عليه تحقق كفاءة العاملين بالبنوك وتحسين إنتاجيتهم، وبالتالي زيادة أرباح البنك مما يوفر حوافز كبيرة للبنوك للاستثمار فى مجال التكنولوجيا المالية (Jagtiani & Lemieux, 2019, p. 1016; Wojcik, 2021, p. 568).

ويعرض الشكل رقم (1-2) قنوات استثمار البنوك التجارية فى التكنولوجيا المالية والذى يوضح أن استثمار البنوك التجارية فى التكنولوجيا المالية يعمل على تحسين معدل إنتاجية البنك، وتحسين كفاءة المعاملات المقدمة لعملائه، بالإضافة إلى تحسين كفاءة الإدارة الداخلية للبنك، مما يُساهم فى تحسين كفاءة البنك ككل، وبالتالي توافر الإمكانيات اللازمة للاستثمار فى التكنولوجيا المالية.



شكل 2-1: قنوات الاستثمار فى التكنولوجيا المالية ونتائجها

المصدر: إعداد الباحث.

وتتعدد المجالات التى تؤثر بها التكنولوجيا المالية مثل الخدمات الإئتمانية، والودائع، وجمع رؤوس الأموال للشركات، بالإضافة إلى خدمات المدفوعات والمقاصة والتسويات فيما بين العملاء أو فيما بين البنوك، والمساهمة فى تقنين استخدام العملات الرقمية، كما تتأثر كذلك خدمات التأمين وإعادة التأمين (Favaretti, 2017, p. 11)

(3) الإطار العام للكفاءة المصرفية وأسلوب تحليل مغلف البيانات DEA

فى هذا الجزء تم عرض نبذة عن الكفاءة بمفهومها العام وكفاءة البنوك بشكل خاص وأنواعها، مع توضيح مختصر لأسلوب تحليل مغلف البيانات من حيث مفهومه ونشأته وأهميته.

1/3 مفهوم الكفاءة المصرفية وأنواعها

تعرف الكفاءة بصورة عامة بأنها تقليل حجم الموارد المستخدمة فى تحقيق المطلوب بأعلى جودة ممكنة، أو هى عبارة عن استخدام أقل قدر ممكن من المدخلات سواء كانت بشرية أم مادية فى تحقيق أعلى جودة ممكنة من المخرجات (wang et al., 2021, p.2).

وقياساً على ما سبق فإن البنوك تعد ذات كفاءة إذا استطاعت توجيه ما تمتلكه من موارد أو مدخلات- سواء كانت بشرية أو مادية أو أساليب تكنولوجية أو مساحات أو ... - فى تحقيق أعلى عائد ممكن بما يُمكنها من القدرة على المنافسة فى السوق المصرفية بل والإستحواذ على أكبر قاعدة من العملاء (أحمد بتال ، 2013 ، ص 191).

وهى بذلك تختلف عن الفاعلية حيث تمثل الأولى العلاقة بين الموارد أو المدخلات وبين النتائج أو المخرجات، إلا أن الثانية فتحسب بقسمة المخرجات الفعلية على المخرجات المخططة (الصبيحي، 2018، ص 8).

كما أنها تختلف كذلك عن مفهوم الإنتاجية حيث تنتج الأخيرة من قسمة المخرجات على المدخلات وتعبّر عن كمية الإنتاج منسوبة إلى عنصر معين من عناصر الإنتاج (أحمد بتال، 2013، ص 191) ويُمكن تقسيم الكفاءة المصرفية إلى نوعين (أحمد بتال، 2013، ص 192؛ محمد قريشى، 2022، ص 11) هما :

أ) كفاءة الحجم

وتعرف بأنها التغيير في حجم المخرجات نتيجة التغيير في عنصر واحد على الأقل من عناصر المدخلات، فقد تكون كفاءة البنك كفاءة ثابتة أو متناقصة أو زائدة ، فتحدث الأولى عندما تزداد عناصر مخرجات البنك المتمثلة في خدماته ولكن في المقابل تزداد كذلك بنفس النسبة عناصر مدخلاته كتكلفة موارد بشرية أو استثمارات، أما الثانية فتحدث عندما تزيد نسبة مخرجات البنك عن مدخلاته، بينما تحدث الثالثة عندما تنخفض نسبة مخرجات البنك عن مدخلاته.

ب) الكفاءة الفنية

وتعنى استخدام المصرف لموارده المتاحة لتحقيق أعلى قدر من المخرجات، أو استخدام أقل كمية من المدخلات لتحقيق أقصى كمية من المخرجات.

2/3 أسلوب تحليل مغلف البيانات

تم تناول هذا المحور بصورة مختصرة من خلال تناول نشأته ومفهومه ونماذجه المختلفة.

1/2/3 نشأة أسلوب تحليل مغلف البيانات ومفهومه وأهميته

كان أول ظهور لأسلوب تحليل مغلف البيانات في عام 1978 نظراً لإحدى التحديات التي واجهت أحد طلاب الدكتوراه في تقييم كفاءة مجموعة من الطلاب غير الماهرين في مناطق متماثلة، حيث قام الطالب مع مشرفيه بحل هذه المشكلة من خلال صياغة أسلوب تحليل للبيانات- عرف فيما بعد باسم CCR نسبة إلى أسماء الطالب والمشرفين- يقوم على البرمجة الخطية، ويستطيع تحديد الأوزان المثلى لمجموعة من المدخلات والمخرجات للوحدات أو المشاهدات محل الدراسة، وذلك لتمييز الوحدات التي تتسم بالكفاءة عن غيرها (Zhang et al., 2023, p.423).

فهو نموذج رياضى متقدم يعتمد على البرمجة الخطية لقياس كفاءة وحدات اتخاذ القرار DMU (*) وتتراوح درجة كفاءة وحدات القرار محل الدراسة ما بين الصفر والواحد الصحيح، حيثُ يعبر الصفر عن عدم الكفاءة

وهي الوحدات محل الدراسة التي يتم قياس كفاءتها : Decision Making Units (*)

الكاملة، ويعبر الواحد الصحيح عن الكفاءة الكاملة، وما بينهما من أرقام تعبر عن مستويات مختلفة للكفاءة (Zhang et al., 2023, p.423)

فهو أداة تساهم في تشخيص وحدات القرار أو عينات الدراسة، مع بيان أهم أسباب عدم كفاءة الوحدات التي لا تتسم بالكفاءة، ويرجع السبب في هذه التسمية إلى أن الوحدات التي تتسم بالكفاءة تكون في المقدمة وتأتي بعدها الوحدات التي لا تتسم بالكفاءة أي كناية عن تغليف أو إحاطة الوحدات الكفاء للوحدات غير الكفاء ومحاولة إرشادها لتحسين كفاءتها (Chen, 2013).

(4) الدراسة التطبيقية

في هذا الجزء تم تناول الدراسة التطبيقية من حيث مجتمع وعينة الدراسة، ومتغيراتها، وطرق جمع البيانات، وخطوات الدراسة التطبيقية .

1/4 مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك الحكومية ضمن الجهاز المصرفي المصري والمتمثلة في عشرة بنوك حكومية (موقع البنك المركزي المصري، 2023)، ويوضح الجدول رقم (4-1) مجتمع الدراسة من البنوك التجارية الحكومية المصرية، بالإضافة إلى إجمالي رأس مالها .

جدول 4-1: مجتمع الدراسة من البنوك التجارية الحكومية المصرية

مسلسل	اسم البنك	رأس ماله (بالمليار جنيهه)
1	بنك مصر	15
2	البنك الأهلي المصري	50
3	بنك القاهرة	5.25
4	البنك الزراعي المصري	5
5	بنك التنمية الصناعية	0.5
6	المصرف المتحد	5
7	البنك العقاري المصري العربي	0.5
8	بنك التعمير والإسكان	1.265
9	البنك المصري لتنمية الصادرات	3.273
10	البنك التجاري الدولي	14.8

ووفقاً لهدف الدراسة والذي يتمثل في تقييم أثر استثمار البنوك التجارية في التكنولوجيا المالية على كفاءتها، فإن عينة الدراسة سوف تتمثل في البنوك التي قامت بالاستثمار الفعلي في التكنولوجيا المالية، وقامت بالإفصاح عن هذه الاستثمارات، وتتمثل تلك البنوك في أربعة بنوك هي بنك مصر، والبنك الأهلي المصري وبنك القاهرة، والبنك التجاري الدولي CIB (تقرير منظومة التكنولوجيا المالية في مصر، 2022)، ويعرض الجدول رقم (4-2) عينة الدراسة :

جدول 4-2: عينة الدراسة

مسلسل	اسم البنك	رأس ماله (بالمليار جنيه)
1	بنك مصر	15
2	البنك الأهلى المصرى	50
3	بنك القاهرة	5.25
4	البنك التجارى الدولى	14.8

حيث قامت البنوك الثلاثة الأولى بإطلاق صندوقاً للتكنولوجيا المالية بالشراكة مع جلوبال فنتشرز Nclude by Global Ventures ، وذلك بتمويل قدره 85 مليون دولار، والذي سيستهدف استثمارات فى شركات التكنولوجيا المالية الناشئة العاملة منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، وقد قام الصندوق بالفعل بضخ استثمارات فى مجموعة من شركات التكنولوجيا المالية وهى شركات Khazna لتقديم الحلول المالية الإلكترونية، و شركة Lucky لخدمات التقنية المالية، وشركة Mozare3 لرقمنة القطاع الزراعى، وأخيراً شركة Paymob لخدمات الدفع الإلكترونية، بالإضافة إلى البنك التجارى الدولى CIB الذى يُسيطر على شريحة كبيرة من العملاء نظراً لاستخدامه العديد من أساليب التكنولوجيا المالية الحديثة، بالإضافة إلى استثماره فى أحد مشروعات التكنولوجيا المالية الناشئة (تقرير منظومة التكنولوجيا المالية فى مصر، 2022).

2/4 متغيرات الدراسة

اتفقت العديد من الدراسات التى استخدمت أسلوب تحليل مغلف البيانات فى قياس كفاءة البنوك على استخدام متغيرات مثل الودائع، والقروض، والأصول الثابتة، والمصرفيات العامة للبنك كمدخلات ومخرجات لتشغيل الأسلوب، وذلك وفقاً لأحد المنهجين سواء منهج الإنتاج أو منهج الوساطة (*). إلا أنه هذه الدراسة اختلفت عن كافة الدراسات التى استخدمت أسلوب تحليل مغلف البيانات، حيث قامت الدراسات السابقة بقياس كفاءة البنوك كنتيجة لاستخدامها التكنولوجيا المالية، أما الدراسة الحالية فقامت بدراسة كفاءة البنوك كنتيجة لاستثمارها فى التكنولوجيا المالية وليس كاستخدامها فقط. وحيث أن البنوك لم تقصص بصورة مستقلة عن حجم استثماراتها الفعلية فى مجال التكنولوجيا المالية، وأن إفصاحها يكون على حجم استثماراتها بصورة عامة بما فيها مشروعات التكنولوجيا المالية، وبالتالي فلم يتم التمكن من التحديد الدقيق لحجم استثمارات البنوك عينة الدراسة فى التكنولوجيا المالية ليكون مدخل لأسلوب تحليل مغلف البيانات، إلا أنه تم استبدال هذا المدخل بثلاثة مدخلات قد تحتوى فى طياتها على إهتمام البنك بالاستثمار فى التكنولوجيا المالية، حيث أن زيادة حجم هذه المدخلات قد تعد دليلاً على حجم استثمار البنوك ويرجع ذلك

(*) يفترض مدخل الإنتاج أن البنوك وحدات إنتاجية تقوم باستخدام مواردها من رأس مال وعمالة فى إنتاج المنتجات وبالتالي فإن المدخلات وفقاً لهذا المنهج يتمثل فى رأس المال والعمالة والتكاليف التشغيلية، أما مخرجاته فتمثل فى إجمال القروض والودائع، أما مدخل الوساطة فيعتبر أن البنك وسيط يقوم بتجميع الأموال ويعيد إقراضها وبالتالي فإن الودائع والتكاليف التشغيلية تعد مدخلات لهذا المدخل والقروض تعد مخرجات له.

إلى أن زيادة حجم هذه المدخلات يعد دليلاً على وجود بنية تحتية تكنولوجية كبيرة، بالإضافة إلى زيادة حجم الابتكارات المالية وهو ما يعد مؤشراً لاستثمار البنوك في التكنولوجيا المالية.

كما تم استخدام إيرادات البنوك وأرباحها كمخرجات لأسلوب تحليل مغلف البيانات حيث أن جدوى الاستثمار يقاس دائماً بحجم العائد منه .

وقد تمثلت مدخلات الدراسة في ثلاثة مدخلات هي س1 (عدد المعاملات البنكية الرقمية)، و س2 (عدد العملاء المستخدمين للمعاملات البنكية الرقمية)، و س3 (عدد العاملين والفنيين في البنك المسؤولين عن النظام الرقمي)، كما تمثلت مخرجات الدراسة في مخرجين هما ص1 (إجمالي إيرادات البنك)، و ص2 (صافي أرباح البنك)، ويعرض الجدول رقم (3-4) مدخلات ومخرجات الدراسة .

جدول 3-4: مدخلات ومخرجات الدراسة

المتغير الأساسي	رمز المتغيرات الفرعية	المتغيرات الفرعية
المدخلات س	س1	عدد المعاملات البنكية الرقمية
	س2	عدد العملاء الذين يستخدمون المعاملات البنكية الرقمية
	س3	عدد العاملين في المجال التكنولوجي في البنوك
المخرجات ص	ص1	إجمالي إيرادات البنوك
	ص2	صافي أرباح البنوك الناتجة من المعاملات الرقمية

المصدر: إعداد الباحثة.

3/4 طرق جمع البيانات

اعتمدت الدراسة في تجميع البيانات على التقارير المالية السنوية المنشورة والخاصة بالبنوك الأربعة محل الدراسة، وذلك عن الفترة من العام 2019 وحتى عام 2023 أي خمس سنوات وذلك لكل بنك من بنوك عينة الدراسة، وبالتالي فإن عدد المشاهدات لعينة الدراسة تساوي 20 مشاهدة.

ولتطبيق أسلوب تحليل مغلف البيانات فإنه من الضروري مراعاة أن تكون عدد وحدات إتخاذ القرار (عدد مفردات العينة أو عدد المشاهدات) مساوياً لضعف أو ثلاثة أضعاف عدد المدخلات مع المخرجات .

وبالتطبيق على الدراسة الحالية فإن عدد وحدات إتخاذ القرار (عدد المشاهدات) = عدد البنوك × عدد السنوات = 5×4= 20 مشاهدة ، أي أنها أكبر من ثلاثة أضعاف مجموع المدخلات والمخرجات (3×5)= 15 ، وبالتالي فإنه يمكن استخدام الأسلوب والحصول على النتائج.

4/4 خطوات الدراسة التطبيقية

في هذا الجزء تم تناول الخطوات اللازمة للدراسة التطبيقية والتي تمثلت في ثلاث خطوات هي:
الخطوة الأولى): قياس وجود علاقة من عدمه بين كل من المدخلات والمخرجات وبين استثمار البنوك في التكنولوجيا المالية، وكفائتها على الترتيب، وذلك للتعرف على فاعلية اختيار مدخلات ومخرجات أسلوب تحليل مغلف البيانات واختبار الفرض الفرعي الأول للدراسة.
الخطوة الثانية): اختبار قوة العلاقة المعنوية بين استثمار البنوك التجارية في التكنولوجيا المالية وبين كفائتها وذلك لاختبار الفرض الفرعي الثاني.
الخطوة الثالثة): قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات، لتقييم تحسين كفائتها من عدمه.

وسوف يتم تناول هذه الخطوات على النحو التالي:

1/4/4 الخطوة الأولى : قياس فاعلية اختيار المدخلات والمخرجات

في هذا القسم تم إجراء اختبار فاعلية اختيار المدخلات والمخرجات لقياس كفاءة البنك من خلال عرض أداة الإختبار، واختبار الصدق والثبات ومعاملات الارتباط وذلك لاختبار الفرض الفرعي الأول للدراسة وهو أنه يُمكن الإعتماد على ثلاثة مدخلات هي عدد المعاملات البنكية الرقمية، وعدد العملاء للمعاملات المالية الرقمية، وعدد العاملين في الأقسام التكنولوجية بالبنوك، ومخرجين هما إجمالي الإيرادات من المعاملات المالية الإلكترونية، وصافي الأرباح لأسلوب تحليل مغلف البيانات في قياس كفاءة البنك المالية.

وذلك على النحو التالي :

أ) أداة جمع البيانات

لقياس فاعلية اختيار المدخلات والمخرجات وقدرتها على قياس كفاءة البنوك، تم تصميم إستمارة استقصاء وتوزيعها على عينة مكونة من 198 مفردة من العاملين في البنوك التجارية محل الدراسة في كل من إدارة الائتمان، وإدارة التطوير التكنولوجي، والإدارة المالية، ومجموعة عشوائية من عملاء البنوك عينة الدراسة، وقد تم تقسيم إستمارة الإستقصاء إلى قسمين هما :

أ) القسم الأول والذي احتوى على البيانات الديموغرافية للمستقصى منهم.

ب) القسم الثاني والذي احتوى على العبارات المخصصة لاختبار مدى قدرة المدخلات والمخرجات على تحديد كفاءة البنوك التجارية نتيجة استثمارها في التكنولوجيا المالية، والتي تكونت من خمسة محاور خاصة بعدد المدخلات والمخرجات والذي يبلغ خمسة متغيرات.

وقد تم إسترداد 161 إستمارة أى بنسبة إستجابة تصل إلى حوالي 81%، وتم استخدام مقياس ليكرت وأعطيت الإجابات الأوزان 5، و4، و3، و2، و1 وفقاً لتدرج المقياس أوافق تماماً، وأوافق إلى حد ما، ومحايد،

ولا أوافق إلى حد ما، ولا أوافق تماماً، ويوضح الجدول رقم (4-4) التكرارات الإحصائية لتحديد خصائص عينة الدراسة:

جدول 4-4: خصائص عينة الدراسة

النسبة	التكرار	توزيع أفراد العينة وفقاً للوظيفة
8.074534	13	موظف في الإدارة العليا
18.01242	29	موظف بقسم الائتمان
13.04348	21	موظف بالإدارة المالية
36.64596	59	موظف بقسم IT
24.2236	39	عميل
10000%	161	المجموع
توزيع أفراد العينة وفقاً للتخصص		
37.26708	60	محاسبة
14.90683	24	إدارة أعمال
36.64596	59	حاسبات وتكنولوجيا
11.18012	18	أخرى
10000%	161	المجموع

ويلاحظ من الجدول رقم (4-4) أن حوالي 37 %، و 18%، و 13% من مفردات العينة تعمل بأقسام IT، و الائتمان، والإدارة المالية على الترتيب، كما أن هناك نسبة عملاء تمثل 24% وذلك لاستطلاع آرائهم حول الخدمات المالية التكنولوجية التي يقدمها البنك، بالإضافة إلى ما سبق يوجد نسبة 37 % من مفردات العينة تخصصهم العلمي في كل من مجال المحاسبة ومجال تكنولوجيا المعلومات، مما يدل على خبرة أفراد العينة وإطلاعهم على الأنشطة المحاسبية والتكنولوجية، وبالتالي فإن إجاباتهم على أسئلة الإستقصاء تتبع من خبرتهم مما يزيد من إمكانية الاعتماد على عليها.

(ب) اختبار صدق وثبات إستمارة الإستقصاء

يقصد بثبات وصدق أداة الدراسة مدى الإتساق والإستقرار وعدم التغير في آراء المستقصى منهم عند استخدام نفس الأداة عدة مرات وخلال فترات زمنية مختلفة وتحت نفس الظروف، ويعتمد اختبار صدق أداة الدراسة على مدى ثبات هذه الأداة (Anstasi and Urbina, 2007, p. 84) . وقد تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Alpha Cronbac) لقياس ثبات وصدق إستمارة الإستقصاء، وجدير بالذكر أن هذا المعامل تتراوح قيمته بين الصفر والواحد الصحيح، وكلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح دل ذلك على زيادة الثقة في ثبات نتائج استمارة الإستقصاء، ويوضح الجدول رقم (4-5) محاور الدراسة ومعامل الثبات والصدق الذاتي لكل منها .

جدول 4-5: اختبار الصدق والثبات الذاتى لمحاور الدراسة الميدانية

معامل الصدق	معامل الثبات	محاور قائمة الإستقصاء
0.858	0.737	المحور الأول: دور عدد المعاملات البنكية الرقمية كمدخل فى قياس كفاءة البنك
0.896	0.802	المحور الثانى: دور عدد العملاء الذين يستخدمون المعاملات البنكية الرقمية كمدخل فى قياس كفاءة البنك
0.83	0.689	المحور الثالث: دور عدد العاملين فى الأقسام التكنولوجية للبنوك كمدخل فى قياس كفاءتها
0.901	0.811	المحور الرابع: دور الإيرادات التى يحققها البنك كمخرج فى قياس كفاءته
0.907	0.823	المحور الخامس: دور صافى الأرباح التى يحققه البنك كمخرج فى قياس كفاءته
0.8784	0.7724	المتوسط

المصدر: مخرجات برنامج SPSS V. 20.

ويتضح من الجدول رقم (4-5) أن معامل الثبات ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الدراسة تراوحت قيمته ما بين 689, و 823, مما يدل على ثبات العبارات المكونة لهذه المحاور، كما بلغ متوسط معامل الثبات الإجمالى 772, مما يدل على أن استمارة الإستقصاء تتمتع بدرجة عالية من الثبات وأنها أداة صالحة وقادرة على تحديد دور مدخلات ومخرجات أسلوب تحليل مغلف البيانات فى قياس كفاءة البنك، ومن معامل الثبات أمكن التوصل إلى معامل الصدق الذاتى لمحاور الدراسة (وهو الجذر التربيعى لمعامل الثبات)، حيث يتضح من الجدول رقم (4-5) أن معامل الصدق الذاتى لكل محور من محاور الدراسة قد تراوحت قيمته ما بين 83, و 907, مما يدل على صدق العبارات المكونة لهذه المحاور، كما بلغ متوسط معامل الصدق الذاتى الإجمالى 878, مما يدل على صدق المقياس (أداة الدراسة).

ج) اختبار الإتساق الداخلى بين عبارات الإستمارة وما يخصها من محاور

وبالإضافة إلى ما سبق تم احتساب الإتساق الداخلى لإستمارة الإستقصاء كما هو موضح فى الجدول رقم (4-6) من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محاور الإستمارة والدرجة الكلية للمحور، والذى يُبين أن معاملات الارتباط المبيّنة دالة عند مستوى معنوية أقل من 05, وبذلك تعتبر فقرات كل محور صادقة وتعتبر عما وضعت لقياسه.

جدول 4-6: معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور والدرجة الكلية

معامل الارتباط	المحور الأول: دور عدد المعاملات البنكية الرقمية كمدخل في قياس كفاءة البنك
0.743	T1 تعبر زيادة عدد المعاملات المالية الرقمية عن انخفاض عدد المعاملات التي تتم في الفروع
0.854	T2 تُساعد زيادة عدد المعاملات البنكية الرقمية البنك في تخفيض إجمالي تكاليف الخدمات المالية المقدمة
0.823	T3 تُساهم زيادة عدد المعاملات البنكية الرقمية في تخفيض التكلفة الإيجارية للبنك نظراً لتخفيض حجم فروعها وعددها
0.698	T4 تُساهم زيادة عدد المعاملات البنكية الرقمية في تخفيض حجم الرواتب لموظفي البنك نظراً لتخفيض عددهم
0.964	T5 تعبر زيادة عدد المعاملات البنكية الرقمية عن اهتمام البنك بالاستثمار في التكنولوجيا المالية
	المحور الثاني: دور عدد العملاء الذين يستخدمون المعاملات البنكية كمدخل في قياس كفاءة البنك
0.865	C1 تعبر زيادة عدد عملاء البنك للمعاملات الرقمية عن انخفاض عدد العملاء للمعاملات التقليدية
0.771	C2 تعبر زيادة عدد عملاء البنك للمعاملات المالية الرقمية عن قدرة البنك على تخفيض تكلفة الخدمات المالية المقدمة
0.801	C3 تعبر زيادة عدد عملاء البنك للمعاملات المالية الرقمية عن إمكانية تخفيض القيم الإيجارية نتيجة لتقليص عدد فروع البنك ومساحته
0.870	C4 يعبر عدد عملاء البنك للمعاملات المالية الرقمية عن اهتمام البنك بالاستثمار في التكنولوجيا المالية
	المحور الثالث: دور عدد العاملين في الأقسام التكنولوجية للبنوك كمدخل في قياس كفاءتها
0.905	IT1 تعبر زيادة عدد العاملين في الأقسام التكنولوجية بالبنك عن إهتمام البنك بالخدمات المالية الرقمية
0.951	IT2 تعبر زيادة عدد العاملين في الأقسام التكنولوجية عن تحسين قدرة البنك على زيادة عدد المعاملات المالية الرقمية المقدمة للعملاء.
0.788	IT3 تعبر زيادة عدد العاملين في الأقسام التكنولوجية بالبنك عن قدرة البنك في توجيه مصروفات رواتبه إلى القناة التي تساهم في تحسين الخدمات المالية المقدمة
0.944	IT4 تعبر زيادة عدد العاملين في الأقسام التكنولوجية بالبنك عن زيادة حجم الابتكارات المالية المقدمة
0.962	IT5 تعبر زيادة عدد العاملين في الأقسام التكنولوجية بالبنك عن اهتمام البنك بالاستثمار في التكنولوجيا المالية
	المحور الرابع: دور الإيرادات من المعاملات المالية الرقمية التي يحققها البنك كمدخل في قياس كفاءته
0.945	R1 تعبر زيادة حجم الإيرادات الرقمية عن نجاح البنك في تقديم الخدمات المالية الرقمية
0.902	R2 تعبر زيادة حجم الإيرادات الرقمية عن زيادة حجم المعاملات الرقمية
0.895	R3 تعبر زيادة حجم الإيرادات الرقمية عن نجاح البنك في تقليص حجم المعاملات التقليدية
0.898	R4 تعبر زيادة حجم الإيرادات الرقمية عن تحسين قدرة البنك في تقديم الابتكارات المالية التكنولوجية
0.919	R5 تعبر زيادة حجم الإيرادات الرقمية عن تحسين قدرة البنك على المنافسة في القطاع المصرفي
0.950	R6 تعبر زيادة حجم الإيرادات الرقمية عن قدرة البنك في جذب عدد أكبر من العملاء
0.963	R7 تعبر زيادة حجم الإيرادات الرقمية عن توجيه البنك لجزء من استثمارته في التكنولوجيا المالية
	المحور الخامس: دور صافي الأرباح التي يحققه البنك كمدخل في قياس كفاءته
0.961	P1 تعبر زيادة صافي الأرباح عن نجاح البنك في تقديم الخدمات المالية الرقمية
0.894	P2 تعبر زيادة صافي الأرباح عن زيادة حجم المعاملات الرقمية
0.922	P3 تعبر زيادة صافي الأرباح عن نجاح البنك في تقليص حجم المعاملات التقليدية
0.816	P4 تعبر زيادة صافي الأرباح عن تحسين قدرة البنك في تقديم الابتكارات المالية التكنولوجية
0.908	P5 تعبر زيادة صافي الأرباح عن تحسين قدرة البنك على المنافسة في القطاع المصرفي
0.943	P6 تعبر زيادة صافي الأرباح عن جذب عدد أكبر من العملاء
0.972	P7 تعبر زيادة صافي الأرباح عن اهتمام البنك بالاستثمار في التكنولوجيا المالية

المصدر: مخرجات برنامج SPSS V. 20.

حيث يلاحظ من الجدول رقم (4-6) أن معاملات الارتباط لعبارات المحور الأول قد تراوحت تقريباً ما بين (698, و 964,)، كما تراوحت معاملات الارتباط لعبارات المحور الثاني تقريباً ما بين (771, و 870,)، كذلك تراوحت معاملات الارتباط لعبارات المحور الثالث تقريباً ما بين (788, و 962,)، أما المحور الرابع فقد تراوحت معاملات ارتباطه تقريباً ما بين (895, و 963,)، وأخيراً تراوحت معاملات ارتباط عبارات المحور الخامس تقريباً ما بين (816, و 972,) وهذا يدل على ارتباط كل عبارة ارتباطاً إيجابياً بالمحور الخاص بها، وذلك عند مستوى معنوية أقل من 05, ، وهذا يدل على وجود اتساق داخلي بين كل محور وعبارته.

ومما سبق تستنتج الباحثة من الخطوة الأولى من خطوات الدراسة التطبيقية ثبوت الفرض الفرعي الأول أنه يُمكن الإعتماد على المدخلات والمخرجات التي تم اختيارها في قياس الكفاءة المالية للبنوك التجارية محل الدراسة نتيجة استثمارها في التكنولوجيا المالية.

2/4/4 الخطوة الثانية: اختبار العلاقة المعنوية بين استثمار البنوك التجارية في التكنولوجيا المالية

وبين تحسين كفاءتها المالية .

ينص الفرض الثاني للدراسة على أنه "توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين استثمار البنوك التجارية في التكنولوجيا المالية وبين تحسين كفاءتها المالية.

وقد تم قياس درجة ونوع العلاقة بين المتغيرين باستخدام معامل الارتباط، لبيان قوة واتجاه العلاقة ، حيثُ يتراوح معامل الارتباط بين +1 للارتباط الطردى، و-1 للارتباط العكسى، وكذلك تحليل الانحدار الذي يُساهم في بيان علاقة السببية بين المتغير المستقل والمتغير التابع .

ويعرض الجدول رقم (4-7) معامل الارتباط بين استثمار البنوك التجارية في التكنولوجيا المالية وبين تحسين كفاءتها المالية.

حيثُ اتضح من الجدول رقم (4-7) وجود علاقة ارتباط قوية وإيجابية بين استثمار البنوك في التكنولوجيا المالية وبين تحسين كفاءتها المالية، حيثُ بلغت نسبة الارتباط حوالي 80% مما يعنى وجود ارتباط قوى بين المتغيرين.

جدول 4-7: معامل الارتباط بين استثمار البنوك في التكنولوجيا المالية وبين تحسين كفاءتها

المتغير	الإختبار	الاستثمار في التكنولوجيا المالية	تحسين الكفاءة المالية للبنوك
الاستثمار في التكنولوجيا المالية	معامل الارتباط	1	,803
	المعنوية	,001

ويُمكن التعبير عن العلاقة السابقة في شكل نموذج رياضى من خلال إجراء تحليل الانحدار البسيط والذي

يوضحه الجدول رقم (4-8)، حيثُ يتضح من الجدول أن هذه العلاقة يُمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية :

$$ص = 81,108 + 28,564 س$$

جدول 4-8: ملخص نتائج تحليل الإنحدار

المتغير المستقل		معامل التحديد R ²	الخطأ المعياري	
الاستثمار فى التكنولوجيا المالية		,735	1,996	
متغيرات معادلة الإنحدار				
المتغير	معامل الإنحدار	الخطأ المعياري	ت	مستوى المعنوية
الثابت	81,108	17,986	-4,125	,001
الاستثمار فى التكنولوجيا المالية	28,564	3,127	4,421	,001
تحليل التباين				
	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط مجموع المربعات	
الإنحدار	1	100,96	100,96	
البواقي	7	24,206	3,52	
ف المحسوبة				26,654
مستوى المعنوية				,001

وتشير المعادلة السابقة إلى أن العلاقة بين استثمار البنوك فى التكنولوجيا المالية (س) وبين تحسين كفاءتها المالية (ص) تعد علاقة طردية، حيثُ ظهر معامل الإنحدار موجباً وقيمته 28,564 بمعنى أن الاستثمار فى التكنولوجيا المالية بمقدار وحدة واحدة يقابله تحسين فى الكفاءة المالية للبنوك التجارية بمقدار 29 وحدة تقريباً، كما يتضح أن هذه العلاقة بلغت قوتها 735, وهى قيمة معامل التحديد R²، أى أن حوالى 74% من التحسين فى كفاءة البنوك التجارية يرجع إلى الاستثمار فى التكنولوجيا المالية، وهى نسبة مرتفعة تعكس مساهمة استثمار البنوك التجارية فى التكنولوجيا المالية فى تحسين كفاءتها المالية.

كما يتضح من تحليل التباين أن هذا النموذج معنوى، بمعنى وجود علاقة ارتباط معنوية طردية بين استثمار البنوك التجارية فى التكنولوجيا المالية وبين تحسين كفاءتها المالية، ويظهر هذا من خلال قيمة "ف" وهى دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 001, مما يدل على صحة وجوهية العلاقة بين المتغيرين وجودة الإطار وصحة الإعتماد على نتائجه.

ومن هنا يمكن قبول الفرض الفرعى الثانى للدراسة وهو أنه توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين استثمار البنوك التجارية فى التكنولوجيا المالية وبين تحسين كفاءتها المالية.

3/4/4 الخطوة الثالثة : قياس كفاءة البنوك محل الدراسة باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات

لدراسة تحسين كفاءتها من عدمه

يعد أسلوب تحليل مغلف البيانات أحد الأساليب الإحصائية المتقدمة التى تنتمى إلى أساليب الذكاء الإصطناعى، والتى تعتمد فى عملها على خوارزميات رياضية متضمنة أسلوب البرمجة الخطية لقياس الكفاءة النسبية، وقد استخدمت دراسة (Zhang, 2015) هذا الأسلوب لقياس المؤشر الإجمالى لإنتاجية العامل، بالإضافة إلى قياس التغيرات فى الكفاءة التكنولوجية، وكفاءة حجم الإنتاج وفقاً لعنصر الوقت، حيثُ بينت

الدراستين أنه إذا كانت كفاءة الإنتاج الإجمالية أكبر أو (أقل) من الواحد الصحيح، فإن هذا يعنى أن معدل إنتاجية العامل تنمو بصورة موجبة أو (سالبة) وذلك خلال الفترة الزمنية ن أو (ن+1) وبالتالي تزداد كفاءة البنك أو (تتخفف).

ووفقاً لخطوات التحول الرقوى الذى تتجه له الدولة المصرية بصورة عامة، والبنوك بصورة خاصة، فإنه سوف يتم الإعتماد على نموذج تحليل مغلف البيانات لتقدير التغيرات فى كفاءة البنوك التجارية، حيث يأخذ النموذج فى الإعتبار التغيرات فى الإنتاجية فى فترات زمنية مختلفة، ويأخذ النموذج الصورة التالية متضمناً مجموعة من المدخلات والمخرجات على النحو التالى :

$$(1) \dots\dots \frac{م (س_{1+ن}، ص_{1+ن}، س_1، ص_1) = \sqrt{د_ن (س_{1+ن}، ص_{1+ن}) \times د_{1+ن} (س_{1+ن}، ص_{1+ن})}}{د_ن (س_ن، ص_ن) \times د_{1+ن} (س_ن، ص_ن)}$$

حيث تمثل :

- (1) س عناصر المدخلات .
- (2) ص عناصر المخرجات.
- (3) ن عنصر الزمن .
- (4) م (س_{1+ن}، ص_{1+ن}، س₁، ص₁) مؤشر التغير فى إنتاجية البنك عبر الزمن من ن إلى ن+1 ، وتعنى أنه إذا كانت م أكبر من الواحد الصحيح فإن هذا يعنى أن كفاءة إنتاجية البنك تزداد عبر الزمن ، والعكس صحيح إذا كانت م أقل من الواحد الصحيح.
- (5) د_ن (س_{1+ن}، ص_{1+ن}) مستوى الكفاءة الإنتاجية للبنك فى المرحلة أو الزمن ن+1 فى ظل المتغيرات التكنولوجية المتوفرة فى الوقت الحالى ن .
- (6) د_{1+ن} (س_{1+ن}، ص_{1+ن}) تمثل مستوى الكفاءة الإنتاجية المتوقعة للبنك فى المرحلة أو الزمن ن+1 فى ظل المتغيرات التكنولوجية المتوقع توافرها فى المستقبل ن+1.
- (7) د_ن (س_ن، ص_ن) تمثل مستوى الكفاءة الإنتاجية الحالية للبنك فى المرحلة أو الزمن ن فى ظل المتغيرات التكنولوجية المتوفرة فى الوقت الحالى ن .
- (8) د (س، ص) عنصر التقييم المستقل أو دالة التغير فى المدخلات والمخرجات .

كما أنه لصعوبة حساب كفاءة إنتاجية البنك كجزء واحد فقد تم تقسيمها إلى قسمين هما كفاءة حجم الإنتاج scale Efficiency، وكفاءة التكنولوجيا Technical Efficiency ، وتعبر المعادلة رقم (2) عن حساب كفاءة إنتاجية البنك على النحو التالى :

$$م = \text{التحسن فى كفاءة الإنتاج} * \text{التحسن فى الكفاءة التكنولوجية}$$

م = (التغير في الكفاءة الفنية * التغير في كفاءة حجم الإنتاج) * التحسن في الكفاءة التكنولوجية
..... (2)

وتم الإعتماد على معادلة البرمجة الخطية التالية لإستنتاج مؤشر الكفاءة الفنية للبنوك محل الدراسة
وخلال الفترات الزمنية من 2019 وحتى 2023

$$D^t (X_i^t, Y_i^t)^{-1} = \text{Max. } \{ \theta / \theta \quad Y_i^t \leq Y^t \lambda, X_i^t \geq X^t \lambda, \lambda \geq 0 \}$$

ويوضح الجدول رقم (4-9) مخرجات البرمجة الخطية لحساب متوسط الكفاءة الفنية لعينة الدراسة في
السنوات محل الدراسة على النحو التالي (*):

جدول 4-9: مخرجات البرمجة الخطية لحساب الكفاءة الفنية للبنوك محل الدراسة

ave. technical efficiency for years	CIB	القاهرة	مصر	الأهلي	البنك
0.9253525	0.9984	1	0.80001	0.903	2019
0.92645	0.896	0.9908	0.845	0.974	2020
0.92375	0.903	0.876	0.937	0.979	2021
0.9435	0.911	0.901	0.982	0.98	2022
0.98225	1	0.951	0.988	0.99	2023
	0.94168	0.9297	0.910402	0.9652	Ave.for each Bank

ويلاحظ من الجدول رقم (4-9) أن الكفاءة الفنية لكل من البنك الأهلي المصري وبنك مصر في تزايد
خلال سنوات الدراسة حيث انتقلت الكفاءة الفنية للبنك الأهلي من 903، في عام 2019 إلى 974، في عام
2020، ثم 979، في عام 2021، و98، في 2020، وأخيراً 99، في عام 2023 وبلغ متوسط الكفاءة الفنية
لبنك مصر 9652، وهكذا بالنسبة لبنك مصر، أما بنكي القاهرة وبنك CIB فقد انخفضت كفاءتهم الفنية في
عام 2020، فبالنسبة لبنك القاهرة انتقلت كفاءته الفنية من 1 في عام 2019 إلى 991، في عام 2020 ثم
876، في عام 2021 أي لمدة عامين متتاليين، ثم عاد وارتفعت كفاءته الفنية حتى وصلت إلى 951، في عام
2023، وبالمثل بنك CIB الذي انخفضت كفاءته من 999، في عام 2019 إلى 896، في عام 2020 ولكنه
تدارك الأمر سريعاً وقام بتحسين كفاءته في العام التالي ليصل إلى 1 في عام 2023.

ويُمكن القول أن انخفاض الكفاءة البنكية للبنكين القاهرة والتجاري الدولي في عام 2020 قد يرجع إلى
ظهور فيروس كورونا المستجد ومدى الأثار السلبية والإرتباك الذي ألم بالعديد من القطاعات ومنها أيضاً القطاع
المصرفي.

* يحتوي الملحق رقم (1) على البيانات التي تم تشغيلها باستخدام برنامج DEA-Malmquist model، للحصول على بيانات الكفاءة الخاصة بالبنوك
وفي السنوات محل الدراسة.

ووفقاً للمعادلة 1 ، و2 فقد تم استخراج مؤشرات الكفاءة الفنية والحجمية للبنوك محل الدراسة بالإضافة إلى تحديد المؤشر الإجمالى لإنتاجية البنك من تشغيل البيانات المتعلقة بالمدخلات والمخرجات باستخدام ، ويعرض الجدول رقم (4-10) هذه النتائج كما يلي :

جدول 4-10: مؤشرات الكفاءة الفنية والحجمية للبنوك محل الدراسة

التاريخ	التغير فى الكفاءة الفنية (*) (1)	التغير فى التقدم التكنولوجى (2)	التغير فى مؤشر الكفاءة الفنية (3)	التغير فى كفاءة الحجم (4)=(1) ÷ (3)	إنتاجية البنك الإجمالية (5) = (1) * (2) م
2019	0.925353	1.294	0.9003	1.027827	1.197406
2020	0.92645	1.465	0.923	1.003738	1.357249
2021	0.92375	1.61	0.985	0.937817	1.487238
2022	0.9435	1.699	1.003	0.940678	1.603007
2023	0.98225	1.872	1.43	0.686888	1.838772
Ave .	0.940261	1.588	1.04826	0.91939	1.496734

المصدر: مخرجات أسلوب DEA .

يلاحظ من الجدول رقم (4-10) أن متوسط إنتاجية البنك الإجمالية خلال سنوات الدراسة من عام 2019 وحتى عام 2023 كانت حوالى تزايد عن الواحد الصحيح وبلغت حوالى 1,5، وأن هذا التغير فى مؤشرات النمو يرجع إلى تحسن أو زيادة حجم استثمارات البنوك التجارية تدريجياً خلال فترة الدراسة، كما أنه بالرجوع إلى المعادلة رقم (1) فإن قيمة م إذا تجاوزت الواحد الصحيح فإن هذا يدل على زيادة كفاءة البنك خلال سنوات الدراسة ن وبالتالي فإن زيادة إنتاجية البنك تعنى زيادة كفاءته. كما يلاحظ أن متوسط التغير فى الكفاءة الفنية للبنوك خلال سنوات الدراسة قد وصلت إلى 94 % مما يعنى إهتمام البنوك بتحسين اعتمادها على التكنولوجيا المستخدمة فى تقديم خدماتها قد ساهم فى تحسين كفاءة البنك .

ومما سبق يُمكن القول ثبوت الفرض الفرعى الثالث هو ثبوت التحسن فى كفاءة البنوك التجارية عن طريق قياس كفاءتها باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات.

ومع ثبوت فروض الدراسة الفرعية فإن هذا يعنى ثبوت فرض الدراسة الرئيس وهو أن استثمار البنوك التجارية فى التكنولوجيا المالية يؤثر إيجابياً على تحسين كفاءتها .

(*) من الجدول رقم (3) .

(5) النتائج والتوصيات

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات يُمكن عرضها كما يلي :

1/5 النتائج

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- أنه أمكن التوصل بدقة إلى قياس كفاءة البنوك بمحل الدراسة بالإعتماد على مجموعة مختلفة من المدخلات والمخرجات والمحددة سلفاً في الدراسات السابقة.
- توجد علاقة بين المدخلات والمخرجات المستخدمة في الدراسة وبين كفاءة البنوك نتيجة استثمارها في التكنولوجيا المالية.
- توجد علاقة معنوية بين استثمار البنوك في التكنولوجيا المالية وبين تحسين كفاءتها، وأن هذه العلاقة تعد علاقة قوية بلغت رتبتهـا حوالي 80%، كما أنها حوالي 74% من التحسن في كفاءة البنوك ترجع إلى استثمارها في التكنولوجيا المالية مع ثبات العوامل الأخرى.
- انخفضت كفاءة بعض البنوك محل الدراسة في عام 2020 وقد يرجع ذلك إلى ما سببه فيروس كورونا المستجد من ذبذبه وعدم إستقرار في كل القطاعات بما فيها القطاع المصرفي.

2/5 التوصيات

- توصى الدراسة بضرورة اهتمام البنوك بالاستثمار في التكنولوجيا المالية لمواكبة التطور الكبير الذي يحدث في بيئة الأعمال.
- ضرورة اختيار البنك وتحديد الدقيق لإستراتيجية استثماره القصير والمتوسط والطويل الأجل في التكنولوجيا المالية.
- ضرورة دعم الشركات الصغيرة الناشئة والتي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية من جانب كافة البنوك في القطاع المصرفي المصري.

قائمة المراجع

أولاً) المراجع العربية

- بتال، أحمد حسين، (2020)، "الكفاءة المصرفية بين المفهوم وطرق القياس"، *مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية*، المجلد 66، العدد (18)، ص ص.
- إبراهيم، رشا أحمد على ، (2020)، "أثر تبنى تقنية سلسلة الكتل Blockchain على خفض تكلفة الخدمات المصرفية والإرتقاء بها بالبنوك المصرية"، *مجلة الفكر المحاسبى*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد 24، العدد (3)، ص ص 240-280.
- الوايل، سعد بن على، (2019)، "قياس كفاءة البنوك فى القطاع المصرفى السعودى باستخدام تحليل مغلف البيانات DEA خلال الفترة 2013-2017"، *المجلة العالمية للإقتصاد والأعمال*، مجلد 6، العدد(2)، 238-255.
- حسن، سيدة أحمد أحمد ، (2019)، "قياس كفاءة المصارف التجارية المدرجة فى البورصة المصرية باستخدام تحليل مغلف البيانات"، *المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد(2)، ص ص 111-164.
- الصبيحى، فائز هليل، والبشير، إبراهيم فضل، وبتال، أحمد حسين، (2018)، "قياس وتحليل أثر المؤشرات المالية على الكفاءة المصرفية لعينة من المصارف العراقية الخاصة للمدة 2011-2015"، *مجلة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية*، مجلد 10، العدد (22)، ص ص 1-27.
- قشار، فتيحة، وخثير، محمد، (2023)، "قياس وتحليل الكفاءة المصرفية باستخدام طريقة تحليل مغلف البيانات- دراسة تطبيقية لعينة من البنوك الجزائرية للفترة من 2015-2019"، *مجلة نماء للإقتصاد والتجارة*، المجلد 7، العدد (1)، ص ص 1-12.
- قريشى، محمد الجموعى ، (2011)، "قياس كفاءة الخدمات الصحية فى المستشفيات الجزائرية باستخدام DEA- دراسة تطبيقية لعينة من المستشفيات لسنة 2011"، *مجلة الباحث*، المجلد 11، العدد (11)، ص ص 11-22.
- الحداد، بسمة محرم، وإبراهيم، محمود محمد،(2018)، "منشآت الأعمال والتحول الرقمى"، *المؤتمر العلمى الخامس والعشرين لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات- نحو التحول الرقمى لنكاء منشآت الأعمال المعاصرة*، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، 11، و 12 إبريل.
- تقرير منظور التكنولوجيا المالية فى مصر، 2023، ص ص 1-109.
- سيرج، كنزى، "تليدا: مستقبل البنوك الرقمية فى مصر"، تقرير المركز المصرى للفكر والدراسات الإستراتيجية، 2021، ص 1.
- موقع البنك المركزى المصرى، 2023.

ثانياً المراجع الأجنبية

A) Periodicals

- Berger, A. N. (2003). The Economic Effects of Technological Progress: Evidence from the Banking Industry. **Journal of Money, Credit and Banking**, 35(2), 141-176.
- Cai, C. W. (2018). Disruption of Financial Intermediation by FinTech: A Review on Crowdfunding and blockchain. **Accounting & Finance**, 58(4), 965-992.
- Chen, M. A., Wu, Q., & Yang, B. (2019). How Valuable is FinTech Innovation?. **The Review of Financial Studies**, 32(5), 2062-2106.
- Chen, Y. C., Chiu, Y. H., Huang, C. W., & Tu, C. H. (2013). The Analysis of Bank Business Performance and Market Risk—Applying Fuzzy DEA. **Economic modelling**, 32, 225-232.
- De La Grandville, O. (2007). The 1956 Contribution to Economic Growth theory by Robert Solow: A Major Landmark and some of its Undiscovered Riches. **Oxford review of economic policy**, 23(1), 15-24.
- Barba Navaretti, G., Calzolari, G., & Pozzolo, A. F. (2017). FinTech and Banks Friends and Foes. **European Economy**, 2017(2).
- Gomber, P., Koch, J. A., & Siering, M. (2017). Digital Finance and FinTech: Current Research and Future Research Directions. **Journal of Business Economics**, 87, 537-580.
- Tseng, P. L., & Guo, W. C. (2022). Fintech, Credit Market Competition, and Bank Asset Quality. **Journal of Financial Services Research**, 61(3), 285-318.
- Hasan, I., Malkamäki, M., & Schmiedel, H. (2003). Technology, Automation, and Productivity of Stock Exchanges: International Evidence. **Journal of Banking & Finance**, 27(9), 1743-1773.
- Helen, B., Florencio, L.D.S. & Armin, S. (2021). Fintech and Access to Finance. **Journal of Corporate Finance**, 68(C), 1-14.
- Jagtiani, J., & Lemieux, C. (2019). The Roles of Alternative Data and Machine Learning in FinTech Lending: Evidence from the LendingClub Consumer Platform. **Financial Management**, 48(4), 1009-1029.
- Lee, C. C., Li, X., Yu, C. H., & Zhao, J. (2021). Does FinTech Innovation Improve Bank Efficiency? Evidence from China's Banking Industry. **International Review of Economics & Finance**, 74, 468-483.
- Milian, E. Z., Spinola, M. D. M., & de Carvalho, M. M. (2019). Fintechs: A Literature Review and Research Agenda. **Electronic commerce research and applications**, 34, 100833.
- Milne, A. (2016). Competition Policy and the Financial Technology Revolution in Banking. **Communications and Strategies**, 103, 145-161
- Philippon, T. (2015). Has the US Finance Industry become Less Efficient? On the Theory and Measurement of Financial Intermediation. **American Economic Review**, 105(4), 1408-1438.
- Putra, R. R., Johan, M. E., & Kaburuan, E. R. (2019). A Naïve Bayes Sentiment Analysis for Fintech Mobile Application User Review in Indonesia. *International Journal of Advanced Trends in Computer Science and Engineering*, 8(5), 1856-1860.
- Rahmani, S., Matin, R. K., Khunsiavash, M., & Moghadas, Z. (2020). CROSS-EFFICIENCY EVALUATION IN DATA ENVELOPMENT ANALYSIS WITH STOCHASTIC

- DATA: A CHANCE-CONSTRAINED PROGRAMMING APPROACH. **Economic Computation & Economic Cybernetics Studies & Research**, 54(2).
- Shaydullina, V. K. (2018). Review of Institutional and Legal Issues for the Development of the FinTech Industry. **European Research Studies Journal**, 21, 171-178.
- Suryono, R. R., Budi, I., & Purwandari, B. (2020). Challenges and Trends of Financial Technology (FinTech): A Systematic Literature Review. **Information Switzerland**, 11(12), 1-20.
- Tantri, P. (2021). Fintech for the Poor: Financial Intermediation without Discrimination. **Review of Finance**, 25(2), 561-593.
- Thakor, A. V. (2020). Fintech and Banking: What do we Know?. **Journal of financial intermediation**, 41, 1-13.
- Wang, Y., Xiuping, S., & Zhang, Q. (2021). Can FinTech Improve the Efficiency of Commercial Banks?—An Analysis based on Big Data. **Research in international business and finance**, 55, 101338.
- Wojcik, D. (2021). Financial Geography I: Exploring FinTech—Maps and Concepts. **Progress in Human Geography**, 45(3), 566-576.
- Yasin, M. A. (2018). Impact of Internet Banking on Financial Performance: Empirical evidence from Commercial banks of Ethiopia. **Journal of Information Engineering and Applications**, 8(6), 1-8.
- Zhang, M. L. (2015). Efficiency Evaluation of Financial Support for Science and Technology Innovation in China--Based on Super efficiency DEA and Malmquist Index Method. **Res. Financ. Dev**, 6, 18-25.
- Zhang, X., Xia, Q., Wei, F., & Ang, S. (2023). Efficiency Evaluation for Decision Making Units with Fixed-Sum Outputs using Data Envelopment Analysis and Stochastic Multicriteria Acceptability analysis. **INFOR: Information Systems and Operational Research**, 61(3), 419-444.
- B) Others**
- Bates, R. (2017). Banking on the Future: An Exploration of FinTech and the Consumer Interest. **A report for Consumers International**.

الملاحق

ملحق 1. بيانات البنوك محل الدراسة عن الفترة من 2019 وحتى 2023 لحساب كفاءة البنوك

المخرجات بالآلاف		المدخلات بالآلاف			الفترة المالية	اسم البنك
صافى الأرباح	إجمالى الإيرادات	عدد العاملين فى مجال التكنولوجيا	عدد العملاء	عدد المعاملات		
15 554 386	2 119 364 866	1.259	1205793	1874934	2019	البنك الأهلى
12 261 685	2 051 705 331	1.342	1358948	1889898	2020	
15 498 105	2 544 782 735	1.379	1512103	1897432	2021	
15572 773	2 611 081 936	1.451	1665258	1987924	2022	
15 836 982	2 191 154 181	1.554	1818413	1994376	2023	
11 781 259	1 180 727 356	0.94	1971568	1029985	2019	بنك مصر
11 370 163	1 483 393 454	0.984	2124723	1063676	2020	
12 732 943	1 659 275 078	1.028	2277878	1097367	2021	
13 012 932	1965 529 489	1.072	2431033	1131058	2022	
13 538 915	2 187 550 162	1.116	2584188	1164749	2023	
13 653 445	1 170 772 337	0.653	2737343	1198440	2019	بنك القاهرة
13787 304	1 883732 686	0.715	2890498	1232131	2020	
13884364	2 009 776 370	0.777	3043653	1265822	2021	
14 008 066	2 245 053 130	0.839	3196808	1299513	2022	
14 176066	2 580 593 323	0.901	3349963	1333204	2023	
11 475 193	1 753 845 396	0.437	3503118	1366895	2019	البنك التجارى الدولى CIB
10 932 943	1 679 835 622	0.476	3656273	1400586	2020	
12607 304	1 959 319 420	0.502	3809428	1434277	2021	
12 932 943	2 395 680 376	0.528	3962583	1467968	2022	
13608 304	2 431 668 079	0.554	4115738	1501659	2023	